ISSN: (3006-8614)
E-ISSN: (3006-8622)
Journal of Alma'rifa for Humanities
available online at: https://uomosul.edu.iq/womeneducation/almarifa/

The phenomenon of deletion and appreciation in grammatical discourse

Nabila Hussein Thanoun ***Muhammad Dhanoun Younis**
College of Education for Girls/ University of Mosul

*** Corresponding author: E-mail :**
dr.m.thanon@uomosul.edu.iq

***Keywords*:**

Delete,
Appreciation,
Verbal evidence,
Current directory,
Grammatical discourse.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	**24. Apr.2023**
Accepted	**11. Jul.2023**
Available online	**3.Jan.2025**

Email:
almarefaa.ecg@uomosul.edu.iq

A B S T R A C T

This research explores ellipsis and implication in grammatical discourse, analyzing their syntactic roles and how concise expression enhances scientific communication without distorting meaning.

Ellipsis follows specific conditions, with early scholars identifying eight rules and modern linguists adding two more. Implication naturally accompanies ellipsis, ensuring that omitted elements are understood based on context.

These phenomena manifest across different syntactic levels, playing a crucial role in linguistic structure. The study relies on both classical and modern sources to trace the origins and evolution of ellipsis and implication as interconnected features of scientific discourse. ©2025AJHPS, College of Education for Girls, University of Mosul.

Journal of Alma'rifa for Humanities
Journal of Alma'rifa for Humanities

ظاهرة الحذف والتقدير في الخطاب النحوي

نبيلة حسين ذنون **محمد ذنون يونس**
كلية التربية للبنات/ جامعة الموصل

الخلاصة:

يقوم هذا البحث على دراسة لظاهرتي (الحذف والتقدير) في الخطاب النحوي نحوياً، وأثر هذا الخطاب النحوي بإيجازه على تقديم الفكرة العلمية دون الإخلال بالمقصود.

وقد شملت هذه الظاهرة مستويات الكلام في التركيب النحوي، فللحذف شروط لتدل على المحذوف ذكرها القدماء في ثمانية شروط، وأضاف المحدثون شرطين للحذف، وهنالك ضوابط للتقدير، وأينما وجد الحذف تحقق التقدير معه، وقد اعتمدت على المصادر القديمة والحديثة المختصة بالظاهرة؛ لغرض معرفة النشأة والتطور لهاتين الظاهرتين المتلازمتين في الخطاب العلمي.

الكلمات المفتاحية: الحذف، التقدير، دليل لفظي، دليل حالي، الخطاب النحوي.

المقدمة

تتميز اللغة العربية بجملة من الخصائص والظواهر التي تستحق منها الدراسة والاهتمام، ومن أوضح تلك الظواهر اللغوية ظاهرة (الحذف والتقدير) إذ إن لغة العرب تقوم على الإيجاز والاختصار، ومن ثم يشيع فيها الحذف ويكثر المحذوف من دون إخلال بالمقصود ولا عسر في الفهم، وتقوم القرائن دليلاً على تلك العناصر المحذوفة.

وتكمن أهمية البحث في تتبع ظاهرة (الحذف والتقدير) في الخطاب النحوي؛ الذي يقوم على الاختزال والاختصار في النص النحوي، وإبرازه بطريقة موجزة ومكثفة ودقيقة، مع تسليط الضوء على دور البلاغيين في دراسة ظاهرة الحذف، وربط هاتين الظاهرتين بالقواعد التوليدية التحويلية ؛ لإعطاء صورة صحيحة عن الظاهرة المدروسة.

ومن أجل قراءة كل هذه العناصر المكونة لعنوان البحث، كان لابد لنا من أن يتضمن المطالب الآتية: المطلب الاول: الخطاب النحوي: تعريف الخطاب (لغةً واصطلاحاً) وكيف تطوّر الخطاب عند اللِّسانيين. أما المطلب الثاني: الحذف فقسم أولاً:-تعريف الحذف (لغةً واصطلاحاً)، وثانياً: الحذف عند البلاغيين وأهميته، وثالثاً: شرائط الحذف، ورابعاً: أنواع الحذف، وخامساً: أدلة الحذف، وسادساً: أسباب الحذف. وأما المطلب الثالث: التقدير فقسم أولاً :التقدير (لغةً واصطلاحاً)، ثانياً: أقسام التقدير وأنواعه، ثالثاً: ضوابط التقدير.

وتكمن صعوبة البحث في أن ظاهرة الحذف والتقدير قد طبقت على النصوص الفنية والإبداعية، لكنها لم تنطبق على النصوص العلمية ومنها الخطاب النحوي، فكان ذلك أهم الصعوبات التي واجهتها في أثناء بحثي هذا.

وقد اعتمدت على جملة من المصادر المهمة التي أعانتني في الوقوف على مصطلح (الحذف والتقدير).

ظاهرة الحذف والتقدير في الخطاب النحوي

إن دراسة ظاهرة نحوية يتطلب علينا معرفة مفاهيم أساسية مرتبطة بعضها ببعض ؛لتكون مدخلا لدراسة هذه الظاهرة، فيمكن إجمالها بما يأتي:

المطلب الأول: الخطاب النحوي

لما كان الحذف والتقدير ظاهرة يتمتع بها الكلام عامةً والخطاب النحوي خصوصاً يتوجب أن نعرف بالخطاب النحوي فنقول:

- **الخطاب لغةً واصطلاحاً:**

الخطاب(لغةً): لقد ذكر الفراهيدي تعريفاً لغوياً للخطاب بأنه: "من الخَطْب، وفلانٌ يخطبُ

ويختطبها خُطبةً، والخِطاب: مراجعة الكلام، والخُطبة: مصدرُ الخطيب، وكان الرجل في الجاهلية إذا أراد الخِطبة قام في النادي فقال: خِطْبٌ، وجمعُ الخطيب: خُطباء، وجمع الخاطب خُطَّاب" (الفراهيدي، (د.ت)، 222). وذكر الجوهري: "أنّك تقول: ما خطبك؟ وخُطبت على المنبر خُطبةً بالضم، وخاطبه بالكلام مُخاطبةً وخِطاباً، واختطب أيضًا فيهما، والخطيب: الخاطبُ" (الفارابي،2001، 121)، فالخطاب هو كلام يوجه من المتكلم إلى المقابل إلى المخاطب او الغائب.

وأمّا الخطاب اصطلاحاً: فهو "حالٌ من حالات الكلام، وهو قسيم التكلُّم والغَيبة، ويأتي في ترتيب الأعرفية والحضور ثانيها، ولا يتحقق إلّا بالمشاركة، ولمفهومه الاصطلاحي عند بعضهم مدلولان، أحدهما: اللفظ الموضوع لذلك كضمائر الخطاب المتصلة أو المنفصلة، وثاني المدلولين: التركيبات الكلامية التي توجه مضموناتها إلى المخاطبين، وذلك كشأن أيّ كلام يوجّهه المتكلِّم إلى مخاطبه، وعلى هذا تكون دلالة الأول على الخطاب دلالةً ذاتية للفظ، ودلالة الآخر عليه دلالةً يعيّنها السياق والمقام" (سمير،1985، 75–76). ويطلق الخطاب على ما يشمل التكلم والخطاب والغيبة ويكون معناه: توجيه الكلام إلى الغير للإفهام، ويراد بالغير المحقق كالمتكلم والمخاطب والمقدر كالغائب المتحدث عنه.

وتطور الخطاب النحوي عند اللِّسانيين ليصبح: "الوحدة اللغوية الفعالة، في الوقت الذي تمثّل فيه الجملة التركيبية، ولكي تكتسب الجملة في عملية التوصيل قيمةً أكبر من قيمتها المباشرة المحدّدة لا بد من ارتباطها بجملٍ أخرى" (مكدونيل،2001، 29–30). أي: قائمة على دراسة العلاقات القائمة بين وحداتها اللغوية.

ويعنى الخطاب النحوي بـ: "الأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني، ويعنى بـ(الأحوال) وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني المركبة، ويعنى بـ(الأشكال) ما يعرض في أحد طرفيْ اللفظ أو وسطه أو جملته من الآثار والتغييرات التي تدل بها ألفاظ العرب على المعاني"(الشاطبي،2007، 11–18).

وللخطاب النحوي منذ بداية ظهوره كمدون في كتاب سيبويه يتمتّع بجملةٍ من الخصائص والسمات؛ إذ يجمع بين التكثيف والشرح والطبيعة العقلانية والروح الاستدلاليّة، ويعتمد في إيصال هذه السمات على جملةٍ من القوانين التركيبية التي يقوم (الحذف) في التعبير عنها قيامًا بارزًا، ومن ثم يهتم الشُرّاح بطبيعة الخطاب النحوي وطرائق نظمه وتركيبه، ويركزون على دراسة إشكالياته وبيان مُجمَلِه وتوضيح مغلقه، من خلال آليات لغوية يشكل (الحذف والتقدير) أجلى صورها وأظهر وسائلها.

المطلب الثاني:

أولًا: <u>الحذف لغةً واصطلاحاً:</u>

- **الحذف (لغةً):** إنَّ فهم المعنى اللغوي مدخلٌ أساسٌ لتحديد المراد من المعنى الاصطلاحي؛ قال الفراهيدي (ت170هـ): "الحَذْفُ: قَطْفُ الشَّيء من الطّرف؛ كما يُحْذَف طَرَفُ ذَنَب الشاة، قال الأعشى:

قاعدًا حولَه النَّدامى فما يذ‌ـ ‌ـفكّ يؤتى بمُوكرٍ محذوفِ"

(الفراهيدي،(د.ت)،201-202).

وقال الجوهري (ت393هـ): "حذف الشيء: إسقاطه، يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَب الدابّة، أي: أخذتُ، وحذفته بالعصا، أي: رميته بها، وحذفتُ رأسه بالسيف إذا ضربته فقطعتُ منه قطعةً، والحذافة: ما حذفته من الأديم وغيره، ويقال أيضًا: ما في رحلِهِ حُذافة، أي: شيء من الطعام، قال يعقوب: يقال: أكل الطعام فما ترك منه حُذافةً" (الفارابي، 1987، 1341).

- **الحذف اصطلاحًا:** تناول النحويون هذه الظاهرة بالدراسة العميقة ونعتوها بمصطلحات أخر منها: (الحذف والإضمار والاختصار والاقتصار) وغيرهما، ووقع استعمالُ كلِّ منهما معاقبًا للآخر، بحيث يبدو للناظر أنّ لهما دلالةً واحدةً (سليمان،1998، 19). وقد تحدث سيبويه (ت180هـ) في مواضع كثيرة من كتابه عن ظاهرة (الحذف) في (الأسماء والأفعال والحروف)، وقد نبَّه إلى وقوع الحذف في اللغة في باب (ما يكون في اللفظ من الأعراض)، وبيَّن كيفية الاستدلال على المحذوف، وعَدَّ الأصل هو الذكر، إذ قال: "أعلم أنّهم ممّن يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويُعوِّضون [....] فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يكُ ولا أدرِ، وأشباه ذلك" (سيبويه، 1988، 1-25).

أما ابن جني (ت392هـ) فيرى أن الحذف: "يعتري الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس من شيءٍ من ذلك إلّا عن دليل يدلُّ عليه، أي: إن المحذوف إذا دلَّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به" (ابن جني، 1996، 362).

وفصَّل ابن هشام (ت761هـ) القول في الحذف، وذكر شروطه ومكان المقدَّر وكيفية التقدير، لكنه لم يذكر تعريفًا للحذف (الانصاري، 1991، 668-682). ولو انتقلنا إلى المحدثين الذين درسوا الظواهر النحوية نجدهم اشتقوا للحذف تعريفًا من كلام السّابقين، فقالوا إنّه: "ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية" وحدّدوه بأنّه: "إسقاط كلمة أو أكثر بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة" (سليمان، 1998، 9). ورأى الدكتور أبو المكارم أنَّ الحذف "إسقاط الصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية" (أبو المكارم، 2007، 200). كما إذا قيل: منْ أتاك؟ فتقول: زيدٌ، أي: أتاني" (علي ومحمد، 2017، 17).

وأصَّل أحد الباحثين الظاهرة مبيناً تأثيرها في المستويات اللغوية من خلال قاعدة أساسُها أنَّ الكلام لابدَّ له من طرفين أساسيين، هما (المسند والمسند اليه)؛ فإذا استغنى المتكلِّم عن أحدهما قدَّر محذوفًا لتتمَّ به الجملة، وهي ظاهرة ترتبط كثيرًا بالمستويات اللغوية خاصة المستوى الدلالي والمستوى التركيبي، ولا يمكن إقامة هذين المستويين في الجملة دون تقدير ما هو محذوف، وردِّه إلى مكانه على ضوء ما تم وضُعه من قوانين وقواعد(علي ومحمد، 2017، 17).

إنّ الحذف عنصر من العناصر التي تسهم في نقل الجملة من البنية العميقة إلى البنية السطحية، فيكون من القواعد التحويلية التي عرّفوها بأنّها: "قواعد تنظّم العلاقة بين البنية العميقة (الداخلية)، والبنية السطحية (الخارجية) للغة"(مختار،2008، 588). وهذه القواعد جزء من النظرية المشهورة بالتوليدية التحويلية التي قدَّمها چومسكي، "ومهما يكن من خلاف بينها وبين المناهج التقليدية في التحليل والتقدير فإنّها تقوم على أساس مهم هو الاعتراف بوجود تركيب باطني، أو بنية عميقة لكل جملة، وهذا التركيب هو الذي يعطي المعنى المقصود للجملة، أما ما ينطق بالفعل أو يرسم بالكتابة فيسمى عندهم بالتركيب الظاهري أو البنية السطحية"(سليمان،1998، 11).

والقواعد التحويلية هي (احمد،1984، 96): (الزيادة، والترتيب، والحركة الإعرابية، والتنغيم، والحذف)، والحذف يعدّ عنصراً من عناصر التحويل، ويقصد به: "أيَّ نقص في الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنىً يحسنُ السكوتُ عليه، وتحمل اسمها الذي كان لها قبل أن يجري عليها التحويل، مثال ذلك: إنْ سأل أحدهم قائلًا: مَنْ حضر؟ وأجيب: خالد. فإنّ كلمة (خالد) في سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فهي جملة، ولكنها جملة قد حذف ركن من أكانها وهو (حضر)، فهي جملة تحويلية القصد من الحذف فيها هو الإيجاز (احمد، 1984، 96).

إذن يعدّ البحث عن المحذوف في النصوص النحوية محاولة للوصول إلى البنية العميقة للنص، ومعرفة الأسباب التي دعت المتكلّم إلى اللجوء إلى الحذف وأغراضه، وبإعادة المحذوف وتقديره في النص نقف عند البنية العميقة التي جالت في ذهن الناطق، والمزايا المعنوية التي تحققت من خلال القيام بعمليات الحذف والاقتطاع.

ثانيًا: <u>الحذف عند البلاغيين وأهميته</u>:

لو تأمّلنا ظاهرة (الحذف) عند البلاغيين نجد أبواباً أفردوها لهذه الظاهرة، إذ "درس البلاغيون حذف جزء الجملة في أبواب (المسند إليه والمسند) ومتعلِّقات الفعل، كما درسوا حذف الجملة وأكثر في باب (الإيجاز بالحذف)، ولم يلتفتوا إلى حذف جزء الكلمة، وإنْ كان فيه من الإشارات ما يوجب على المشتغل بأسرار اللغة وبلاغتها أن ينبه إليها" (أبو موسى ، د.ت، 154). وعدّ عبد القاهر الجرجاني (الحذف) سحراً لما يضفيه على الكلام من قوة ومتانة، فيقول: "هذا بابٌ دقيقُ المسلكِ، لطيفُ المأخذِ، عجيبُ الأمرِ، شبيهٌ بالسحرِ، فإنك ترى به تركَ الذّكر أفصح من

الذكرِ، والصَّمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون بيانًا إذا لم تبنْ" (الجرجاني، 1413، 146). والحذف عند أهل البلاغة قسمان:

الأول: قسم يظهر فيه المحذوف عند الإعراب، كقولهم: (أهلاً وسهلاً)، فإنّ نصبهما يدلُّ على ناصبٍ محذوف يقدّر معناه: جئت أهلًا ونزلت مكانًا سهلًا. أمّا الثاني: لا يظهر فيه المحذوف بالإعراب، وإنّما تعلم مكانه إذا أنت تصفَّحت المعنى، وجدته لا يتم إلّا بمراعاته، نحو: (يعطي ويمنع)، أي: يعطي ما يشاء ويمنع ما يشاء، لكن دون ذكر المحذوفُ، ولو ذكر المحذوفُ لفقد الكلامُ رونقَه وجمالَه (نجاة، 2015، 59).

ولقد ركّز البلاغيون عند تناولهم لهذه الظاهرة على بواعث الحذف وأغراضه، فقد رأى ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) أنّ الإيجاز والحذف من شروط البلاغة، يقول: "من شروط الفصاحة والبلاغة: الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام حتى يعبَّر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة" (الخفاجي، 2006، 205). أمّا السكاكي فقد ذكر أغراض الحذف بقوله "والترك راجع إمّا لضيق المقام، وإمّا للاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، وإمّا لتخييل أنّ في تركه تعويلًا على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلًا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر"(السكاكي، 1987، 176).

وللحذف أهميةٌ كبيرة في اللغة العربية لما فيها من إيجاز واختصار في الكلام، وهو من الموضوعات المشتركة بين البلاغة والنحو؛ والحذف يركز على ماهية النص النحوي التي قد لا تتوغل في دلالاته، وعبّر أحد الباحثين عن أهمية الحذف بما ذكره من أنّ كثيرًا من علماء البلاغة جعلوه في مرتبة عليا، وكانوا يمتدحونه ويفضّلونه على سائر الكلام، وذلك لأنّه يجعل المخاطب يشترك في التفاعل مع النص، ويمعن لفكره ليصل إلى المحذوف، وفي هذا متعة فنية (جاسب، 2020، 4).

ثالثًا: <u>شرائط الحذف</u>:

وضع النحويون القدامى والمحدثين مجموعة من الشرائط التي تضبط ظاهرة الحذف في التركيب؛ لأنها ظاهرة لغوية تؤثر تأثيراً كبيراً في دلالة التراكيب وتفتح أفق المعنى وتوسِّعه. وقد وجدتُ أنّ ابن هشام أول النحويين الذين جمعوا الشرائط وبحثوها بشكل مفصل، وقد حددها بثمانية شرائط، هي: (الانصاري،1991، 692-700).(الزركشي،102،1957-111).(السيوطي، 537،1974-540).

1- وجود دليل حالي؛ كقولك: لمَنْ رفعَ سوطًا: (زيدًا) بإضمار (اضربْ)، أو مقالي؛ كقولك لمَنْ قال: (مَن أضربُ؟): (زيدًا).

2- ألا يكون ما يحذف كالجزء؛ فلا يحذف الفاعلُ ولا نائبُه ولا مُشبِهُه، نحو (ضربني وضربتُ زيدًا)، فإن فاعل (ضربني) مستترٌ وليس محذوفاً.

3- أن لا يكون مؤكّدًا، فلا يحذف العائد عند إرادة توكيده؛ للتنافي بين إرادة الحذف والتوكيد،

كما في نحو: (الذي رأيته نفسَه زيدُ).

4- ألا يؤدِّي حذفه إلى اختصار مختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، نحو(زيدًا فاقتله)، والتقدير: (عليك زيداً).

5- ألا يكون عاملًا ضعيفًا، فلا يحذف الجارّ والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قَوِيَتْ فيها الدلالة وكثُر فيها الاستعمال لتلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

6- ألا يكون عوضًا عن شيء، فلا تحذف (ما) في: (أما أنت منطلقاً انطلقت)، ولا كلمة (لا) من قولهم: (أفعل هذا إما لا).

7- ألا يؤدِّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، فلا يحذف المفعول الثاني (الهاء) من (ضربني وضربته زيد)؛ لئلا يتسلط على (زيد) ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين حذف المفعول (الهاء) في نحو (زيد ضربته)؛ لأن في حذفه تسليط (ضرب) على العمل في (زيد) مع قطعه عنه.

8- ألا يؤدِّي الى إعمال العامل الضعيف مع إمكان اعمال العامل القوي، فلا يُحذف الضمير (الهاء) في: (زيدٌ ضربته)؛ لأنّه يؤدّي إلى إعمال الابتداء، وإهمال الفعل، مع العلم أنّ الفعل أقوى.

ولاحظنا أنّ هذه الشرائط كلّها لغوية ترتبط بتركيب الجملة، وربط أجزاء الجملة مع بعضها، ليُنجِز كلُّ جزء وظيفته الصَّحيحة، لئلّا يؤثر في دلالة التركيب ويحدث اللبس.

وأشار عباس حسن إلى أنّ جواز الحذف في كل موضعٍ يدلّ دليلٌ عليه؛ بشرط عدم تأثّر المعنى أو الصياغة في حالة الحذف، ممّا يؤدّي هذا التأثّر إلى عيبٍ وفسادٍ لفظي أو معنوي، ويريدون بالدليل: القرينة الحسيّة ومنها (اللفظية)، أو العقليّة (المعنوية) التي تُشير إلى لفظ المحذوف ومعناه، وإلى مكانته في جملته، ويريدون بعدم تأثير المعنى إبقاءه على حالهِ قبل الحذف؛ فلا ينقُصُ ولا يُصبه لبسٌ أو خفاءٌ أو تغيير (حسن، د.ت، 507).

ولقد علّق طاهر حمودة على شروط ابن هشام بقوله: "بيد أنّ ما وضعه ابن هشام من شروط يحتاج إلى مزيدٍ من الدراسة والتفصيل، وتتبّع الظاهرة اللغوية بحسب مواضعها في اللغة دون الاقتناع بالأقيسة العقلية التي تخالفها اللغة في كثيرٍ من الحالات، وقد تبيّن لنا أنّ جانبًا كبيرًا من هذه الشروط غير مُسَلَّم به عند ملاحظة الظاهرة اللغوية، وبالتالي لا يصلح أن يُذكر باعتباره شرطًا للحذف" (سليمان،1998، 115).

ثمّ نوّه إلى وجود شرْطَيْن مهمَّيْن في الحذف، هما:

1- "عند وقوع الحذف لا بدَّ له من دليل يدلُّ على المحذوف، وهي قرينة أو قرائن مصاحبة حالية أو عقلية أو لفظية.

2- ألّا يؤدّي الحذف إلى اللَّبْسِ في المعنى" (سليمان،115،1998).

رابعا: أنواع الحذف:

لقد تناول العلماء قديماً وحديثاً في مؤلفاتهم، حيث امتدت ظاهرة الحذف بمفهومها في النحو العربي لتبدأ من حذف الحركة الاعرابية وصولًا إلى حذف الجملة والتركيب والكلام، وتضم فيما ذلك أجزاء الجملة؛ سواءٌ أسند إليها أو كانت تكملةً لها، ويمكن تصنيف المستويات التي تتناولها الظاهرة على النحو الآتي:

أ- الحركة الإعرابية. ب- أجزاء الكلمة. ج- أجزاء الجملة والتركيب.

ولظاهرة الحذف أنواع متعددة، هي:

1-حذف الحركة الإعرابية: كقوله تعالى:﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾ (سورة البقرة، الآية:184). إذ تقدر حركة الإعراب حسب الموقع، وهي هنا حركةُ الرفع (سليمان،1998، 262). والتقدير: صيامكم.

2- حذف الحرف: كقوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ (سورة يوسف، الآية:29). إذ حذف من النص حرف النداء (يا)(الانصاري،737،1991).

3- حذف الكلمة(الاسم): والمحذوف من الأسماء حسب موقعها الإعرابي أنواع كثيرة؛ منها: المبتدأ والخبر، والمضاف والمضاف اليه، والحال، والتمييز، والمعطوف، والنعت، والمنعوت، والمفعول به،....) ومن حذف المبتدأ قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن ﴾ (سورة الاحقاف، الآية:35). أي: ذلك بلاغ أو هذا بلاغُ (ابن جني،(د.ت)،394).

4- حذف الكلمة(الفعل): كقوله تعالى: ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ ﴾ (سورة الاسراء، الآية:100). والتقدير: لو تملكون تملكون.

5- حذف الجمل وشبهها: ولقد أسهب النحويون في ذكر أنواع الجمل المحذوفة كحذف جملة الشرط وجوابها، والقسم وجوابه، والجارّ والمجرور....، ومن حذف جملة الشرط قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾ (سورة آل عمران، الآية:31). أي: فإنْ تتبعوني يُحبِبْكم الله (الانصاري،743،1991).

5- حذف الكلام: ذكر النحاة حذف الكلام بأسره، وحدّدوه بمواضع خمسة وذلك بعد كلٍّ من (حرف الجواب، ونعم وبئس، وحرف النداء، وإن الشرطية)، من ذلك بعد حرف الجواب لسؤال: أقام زيد؟ فتقول: نعم، وألم يقم زيد؟ فنقول: (نعم)، إن صدقت النفي، و(بلى) إنْ أبطلته(الانصاري،746،1991-747).

كما أنّ الحذف ينقسم الى: واجب وجائز، ولا بأس أن نورد مثالًا واحدًا لكل منهما:

1- الحذف الواجب: هو الذي لا يمكن التصريح بالمحذوف فيه لأسباب متعددة، كقوله تعالى:﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ (سورة الانشقاق، الآية: 1). و(مررت بزيدٍ الكريمُ) إذ (الكريم) خبرٌ لمبتدأ

محذوف وجوبًا تقديره (هو).

2- الحذف الجائز: هو الحذف الذي يمكن ثبوت اللفظ فيه وحذفه، نحو: (متى جئت؟) فتقول: يومَ الجمعة (سليمان،232،1998).

خامسًا: أدلة الحذف:

يرى النحاة أنَّ الأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف أنواعها في الكلام وجودُ دليلٍ يدلُّ عليها، وقد أشار ابن جني إلى أهمية إبقاء دليل لفظي في الكلام أو يُستدلُّ عليه بالعقل، فالحذف لا بدَّ له من قرينة لفظية أو عقلية، وتناول سيبويه ذلك فقال: "يحذف المبتدأ جوازًا إذا دلَّ عليه دليل"، وبيّنه بقوله: "وذلك أنك إذا رأيت صورة شخص فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت، فصار آيةً لك على معرفته" (سيبويه،130،1988). (النحوي،(د.ت)،67). وأوضح ابن يعيش ما اختزله سيبويه بقوله: "اعلم أنَّ المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، والمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلُّ الفائدة فلا بدَّ منهما، إلّا أنه قد توجد قرينه لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأن الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألّا تأتي به ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا" (ابن يعيش،239،2001). ويذهب ابن هشام (ت761) الى عدم اشتراط الدليل حاليًا أو مقاليًا فيما يخص المحذوف إذا كان جملةً بأسرها أو أحد ركنيها، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضررٌ معنوي (سليمان،135،1998). وقد قسم أدلة الحذف إلى أقسام، هي:

1- دليل صناعي: وهذا يختصُّ بصناعه النحو، وذلك فيما وضعه النحاة من أسس وأصول عامة، دفعتهم إلى تقدير أنواع من المحذوفات في بعض العبارات دون أن يحتاج إلى إدراك المعنى. نحو قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ (سورة القيامة، الآية:1). وأن التقدير: (لأنا أقسم)؛ لأن فعلَ الحال لا يُقسَمُ عليه في قول البصريين (الانصاري،695،1991).

2- دليل غير صناعي: وينقسم إلى حالي ولفظي، ولا بدَّ أن نقف عند كل منهما:

أ- الدليل الحالي: وهو دليل غير لساني؛ لأنه غير ملفوظ به في الكلام، لكنه دالٌّ على عنصر محذوف له حكم الملفوظ به، غير أن دلالة الحال والعقل عليه نابت مناب اللفظ به (ابن جني،(د.ت)،285). (جمعي،13،2016). كقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ ﴾ (سورة المائدة، الآية:3). إذ يدلّ الفعل على التحريم ولا يكون منصبًا على ذات الميتة أو الدم؛ لأنّ التحريم والحلَّ يتعلَّقان بأفعال المُكلَّفين لا بذوات الأشياء؛ لأنّ ذوات الأشياء موجودة أصلًا، فعُلِمَ بالعقل وجود حذف في النص، تقديره: أكلها أو تناولها" (سليمان،135،1998).

ب–الدليل اللفظي أو المقالي: هو الدليل الذي يتمثل بشمول سياق الكلام سابقًا ولاحقًا على ما يدلُّ على المحذوف"(سليمان،116،1998). ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾ (سورة النحل، الآية:30). والتقدير: أنزل خيرًا"(سليمان،117،1998).

سادساً: <u>أسباب الحذف:</u>

للحذف عند النحويين والبلاغيين أسباب متعدّدة، هي:

1- الإيجاز والاختصار، ذكر سيبويه (ت180هـ) في: (باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار)، مثال ذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدمَ الحاجّ، وخفوقَ النجم أي: زمنَ مقدم الحاج وحينَ خفوق النجم (سيبويه،222،1988).

2- رعاية الفاصلة (الزركشي،105،1957–107). نحو قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ (سورة الضحى، الآية:3). أي: وما قلاك.

3- صون عن اللِّسان تشريفًا، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ (سورة الشعراء، الآية:23–24). أي: هو ربُّ السموات.

4- صيانة اللِّسان عنه تحقيرًا، كقوله تعالى: ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ ﴾ (سورة البقرة، الآية:18). أي: هم أو المنافقون.

5- كونه لا يصلح إلا له، كقوله تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ ﴾ (سورة الانعام، الآية:73). أي: الله؛ إذ علم الغيب والشهادة لا يصلح إلا لله تعالى.

6- التنبيه على أن الزمن يقصر عن الإتيان بالمحذوف، كقوله تعالى: ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴾ (سورة الشمس، الآية:13). وهذا من أسلوب التحذير، أي: احذروا ناقة الله فلا تقربوها، و(سقياها) إغراءٌ بتقدير: الزموا سقياها.

7- التخفيف لكثرة وروده في الكلام (المبرد،(د.ت)،248). كقوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ (سورة يوسف، الآية:29). فقد حذف حرف النداء تخفيفاً.

8- قصد البيان بعد الإبهام، ويكون في أفعال المشيئة (السيوطي،167،1974). كقوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾(سورة النحل، الآية:9). أي: لو شاء الله هدايتكم لهداكم.

٩- التفخيم والتعظيم (الزركشي،106،1957). كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ (سورة الزمر، الآية:73). والكلام في وصف الجنة فحذف الجواب، واكتفى بدلالة الحال عليه بقصد التأثير تحقيقًا للتعجب والتهويل في النفوس.

بعد أن تعرضنا للحذف وأهميته وشروطه، لا بد لنا أن نقف عند الظاهرة الملازمة له وهو التقدير، لتتوضح لنا العلاقة بين الظاهرتَيْن.

المطلب الثالث:

أولًا: التقدير لغةً واصطلاحاً.

– **التقدير (لغةً):** قال ابن فارس: (ت:395هـ): "القاف والدال والراء أصلٌ يدلُّ على مبلغ الشيء، وكنهِهِ ونهايته" (ابن فارس،62،1979). وله معانٍ عدة؛ منها: تقدير الشيء أقدره، وأقدره قدرًا من التقدير (الفارابي،787،1987). والمقدار: القوّة، وقدرُ كلّ شيء ومقداره: قياسه، والتقدير على وجوهٍ من المعاني؛ أحدها: التروية والتفكير في تسوية أمر وتهيئته، والثاني: تقديره بعلامات يقطعه عليها، والثالث: أن تنوي أمرًا بعقدك، تقول: قدَّرت أمر كذا وكذا، أي: نويته وعقدت عليه، ويقال: قدَّرت لأمر كذا أقدرُ له ،وأقدرُ قدرًا إذا نظرتُ فيه، ودبَّرته وقايسته (ابن منظور،74،1993–76). وللتقدير معانٍ أخرى كالقضاء والاحترام.

– **التقدير (اصطلاحًا):** عرَّفه التهانوي بأنه: ما يستعمل عند النحاة مع (الحذف)، وفرق بين المقدر والمحذوف بأنّ "المقدَّر: ما بقي أثره في اللفظ والمحذوف بخلافه، وهو عبارةٌ عن حذف الشيء من اللّفظ وإبقائه في النية"(التهانوي، 1996، 497). ويرى الدكتور علي أبو المكارم: أن التقدير يفترض وجود تراكيب لا وجود لها فعلًا، لكن هذه التراكيب مدفوعٌ إلى افتراضها بحكم التزامه بالقواعد النحوية؛ فهو يخلق نصًا لا وجود له، واضطروا إلى (التقدير) إذا وجدوا في الكلام عاملًا ليس له معمول، ويتناول حذف المعمول أيضًا، وحذف الجملة بأسرها، فهو "افتراض صياغة المفردات أو الجمل أو سبكها بهدف تصحيح الحركة الاعرابية" (أبو المكارم، 2008، 206–209).

وأما تحديد بداية استعمال المصطلح عند النحاة، فقد استعمله المبرد وأراد به (التقدير الإعرابي) في عدة أماكن، منها قوله: "يا زيدُ العاقل ذا المالِ، وتقديره: يا زيد ذا المال، إن كان نعتًا، و (يا ذا المال)إذ كان بدلاً" (المبرد،(د.ت)،219). أما ابن جني فقد علَّل استعمال العرب للحذف والتقدير بأنّهم: "قد يستعملون من الكلام ما غيره آثر في نفوسهم منه سعةً في التفسُّح، وإرخاءً للتنفس وشحًا على ما جشموه فتواضعوه أن يتكارهوه فيلغوه ويطّرحوه، فاعرف ذلك مذهبًا لهم، ولا تطعن عليهم متى ورد عنهم شيءٌ منه" (الخصائص،(د.ت)،321). وقال أيضًا: "لا ينكر أن يكون في كلامهم أصولٌ غير ملفوظ بها، إلّا إنها مع ذلك مقدّرةٌ، وهذا واسعٌ في كلامهم كثيرًا" (ابن جني،8،1996).

إنّ التقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعي أمرين أساسيين، هما (المعنى والصياغة النحوية)، والمقصود بالصياغة الأصول النحوية العامة والخاصة المتفق عليها، وبيّن ابن يعيش (ت643هـ) العلاقة بين (اللفظ والمعنى) وارتباط فهم المعنى بالدوالّ المقدرة قائلاً: "الألفاظ هي جوهر الكلام، وإنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإن فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، وتكون مرادةً حكمًا وتقديرًا" (علي،239،2001). وذكر أبو البقاء الكفوي (ت1093هـ) فائدة التقدير ولم يذكر تعريفه، فقال: "والتقدير في الكلام لتصحيح اللفظ والمعنى، وقد يكون

لتوضيح المعنى" (موسى،284،1998). مما يدل على أنّ التقدير معناه: تفسير الحالة أو المسائل اللغوية وتأويلها على حال تناسب المعنى وبشيءٍ يدلُّ عليها.

وإنّ كثيرًا من الدارسين يرون (التقدير النحوي) مرادفًا لعدد من المصطلحات اللغوية، مثل (الحذف والتأويل والإضمار)، من أولئك أبو المكارم إذ يعدّ التقدير النحوي مظهرًا من مظاهر التأويل، بقوله: "وبهذا نصل إلى أنّ (ظاهرة الحذف والتقدير) تشير في البحث إلى أسلوب محدد من أساليب التأويل، ويرتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية" (المكارم،249،2007). ويبني هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء المادة ذاتها من التركيب، أمّا حسن الملخ فيرى أن التقدير النحوي مرادفٌ للحذف بقوله: "التقدير في اصطلاح النحاة حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه" (خميس،115،2011).

ثانياً: أقسام التقدير وأنواعه:

ينقسم التقدير إلى:

1- **التقدير اللفظي:** وهو تقدير الألفاظ التي يكون بها تمام الإعراب واستقامته، سواء كان المقدر (اسمًا أو فعلًا أو حرفًا)، فإذا كان المقدر أثرًا ظاهرًا في الجملة فهو الذي يسمى بالمضمر، وإنْ لم يكن له أثرٌ ظاهرٌ فيدخل في (باب الحذف).

2- التقدير المعنوي: وهو ما يحتاج اليه الكلام لتمام المعنى، وهو أسلوب من أساليب العربية في اختصار الكلام مع الدلالة على المعنى المراد، ويشمل: (الزيادة، وإعادة الترتيب، واستعمال حرف بمعنى آخر) (طه،2016، 144).

ونلاحظ في هذا الاستقراء علاقة بين مصطلحي (الحذف والتقدير)، وهي أن التقدير يشمل الحذف؛ فإنّ كل محذوف يقدّر، وليس كلُّ مقدر محذوفًا، "ومن الممكن أن ننظر الى الحذف والتقدير لا كاصطلاحين يختلف مضمونهما بل كظاهرة واضحة الأبعاد في جوهرهما؛ إذ الحذف ليس إلّا تقدير ما لا وجود له في اللفظ، كما أن التقدير ليس إلّا حذف بعض أجزاء النص الكلامي في اعتبار النحاة" (أبو المكارم،209،2008).

وأمّا أنواع المقدرات فهي:

1- تقدير الحركة. 2- تقدير الحرف. 3- تقدير الاسم.

4- تقدير الفعل. 5- تقدير الجملة.

ثالثاً- ضوابط التقدير: لقد وضع النحاة جملةً من الضوابط للتقدير، هي:

1- بيان مكانه: لابد للمقدَّر أن يحدد مكانه الأصلي؛ لأنّ القياس أن يقدَّر في مكانه لئلا يخالف الأصل من وجهين: (الحذف ووضع الشيء في غير محلِّه)، فيجب أن يقدّر المفسَّر في نحو: (زيدًا رأيته) مقدَّمًا عليه، وجوّز البيانيون تقديره مؤخَّرًا عنه. وقالوا: "يفيد الاختصاص

حينئذ"(الانصاري، 1991، 703).

2- بيان مقداره: وينبغي تقليل المقدَّر ما أمكن؛ لأنّ التقدير مخالفٌ للأصل، وكلما قلَّ المقدَّر كان أقربَ إلى الأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش في (ضربي زيدًا قائمًا) أولى من تقدير البصريين؛ لأنّه قدّره (ضربه قائمًا)، وهم قدَّروا (حاصلٌ إذ كان أو إذا كان قائمًا)(الأنصاري،1991، 2/705-706).

بيان كيفيته: اذا استدعى الكلام أكثر من عنصر محذوف فلا يقدّر أنَّ ذلك قد حذف دفعةً واحدةً بل على التدريج، كتقدير أسماء متطابقة، أو موصوف وصفة، أو جارّ ومجرور في جملة الصلة.

الخاتمة

بعد أن تناولنا هذه الدراسة (ظاهرة الحذف والتقدير في الخطاب النحوي)، أردتُ الإشارة إلى إلى النتائج التي توصلت إليها، وهي:

- إن ظاهرة الحذف والتقدير من أهم الظواهر اللغوية في النحو العربي، وقد درسها القدماء وتوسعوا فيها، وإن كل حذف اختصار وليس كل اختصار حذفاً.
- إن ظاهرة الحذف تبرز جمالية النص، ويتنوع التقدير حسب فهم المخاطب، ولهذا ارتبط الخطاب بالحذف والتقدير.
- إن أهم ما جاءت به القواعد التوليدية والتحويلية، أن الحذف عنصر من عناصره التحويل، وربط البنية العميقة الذي هو باطن فكر المتكلم مع البنية السطحية المنظمة .
- إنّ أهمَّ شرطين في (الحذف) أن يكون هنالك دليل يدلُّ على المحذوف، سواء كان الدليل مقالياً أو حالياً، وأن ألا يؤدّي الحذف إلى اللّبس في إدراك المقصود.
- إن البلاغيين عدّوا ظاهرة الحذف نوعاً عاليا من البلاغة، إذ يضفي على النص فصاحة وجمالاً.
- يشمل الحذف والتقدير جميع المستويات الكلامية الواردة في الخطاب النحوي.
- يتباين التقدير مراعاة للصناعة النحوية بين أقسام الكلام، ولا بد من بعض تقديرات النحويين إذ إن المعنى لا يستقيم من دونها، كتقدير المبتدأ المحذوف للخبر.
- هنالك علاقة وطيدة للحذف مع الظواهر اللغوية الاخرى كالإضمار والإيجاز والتأويل، فإن الحذف والاضمار يؤدي إلى التقدير، لان التقدير واجب في إضمار وليس واجب في الحذف.
- يحتاج الخطاب النحوي إلى جملة من الآليات والظواهر اللغوية التي تعمل على تفكيك وصولاً إلى المقصد الدقيق الذي أراد صاحبه إلى أفهام الدارسين.

ثبت المصادر والمراجع

- إبراهيم، محمد (1957م). ***البرهان في علوم القرآن***. ط1. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية وعيسى البابي الحلبي وشركائه.
- ابن جني، أبو الفتح (د.ت). ***الخصائص***. ط4. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن جني، أبو الفتح (1996م). ***المنصف***. ط1. بيروت: دار إحياء التراث القديم.
- ابن فارس: احمد (1797م).(د.ط). معجم مقاييس اللغة.تحقيق: عبدالسلام هارون. دمشق: دار الفكر.
- أبو المكارم، علي (2007). ***أصول التفكير النحوي***. ط1.القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو المكارم، علي (2008). ***الحذف والتقدير في النحو العربي***. ط1. القاهرة: دار غريب للباعة ولنشر والتوزيع.
- ابن منظور، محمد (1993). ***لسان العرب***. ط3. بيروت: دار صادر.
- أبو موسى، محمد (د.ت). ***خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني***. ط7. القاهرة: مكتبة وهبة.
- احمد، خليل (1984م). ***في نحو اللغة وتراكيبها***. ط1. جدة: مكتبة لسان العرب.
- الانصاري، أبو محمد (1991م). ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***.(د.ط). (تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد). بيروت: المكتبة العصرية.
- التهانوي، محمد (1996م). ***كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم***. ط1. (تحقيق: علي دحروج). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- الجرجاني، ابي بكر (1413ه). ***دلائل الاعجاز في علم المعاني***. ط3. (تحقيق: محمود محمد شاكر). القاهرة: مطبعة المدني.
- جمعي، عائشة (2016م). ***الحذف عند سيبويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة***. ط1. بيروت: عالم الكتب الحديث.
- حسن، عباس (د.ت). ***النحو الوافي***. ط 5. القاهرة: دار المعارف.
- الخفاجي، أبو محمد (2006م) ***سرّ الفصاحة***. ط1. عمان: دار الفكر .
- خميس، حسن (2011م). ***نظرية الأصل والفرع في النحو العربي***. (د. ط). الاردن: مكتبة شروق.

- السكاكي، يوسف (1987م). ***مفتاح العلوم***. ط 2. بيروت: دار الكتب العلمية.
- سليمان، طاهر (1998م). ***ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي***. (د.ط). بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- سمير، محمد (1985م). ***معجم المصطلحات النحوية والصرفية***. ط1. الاردن: دار الفرقان للنشر والتوزيع.
- سيبويه، عمرو (1988م). ***الكتاب***. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطي، عبدالرحمن (1974م). ***الاتقان في علوم القرآن***. (د.ط). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الشاطبي، أبو إسحاق (2007م). ***المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية***. ط1. (تحقيق: مجموعة من المحققين). مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- ابن يعيش، علي (2001م). ***شرح المفصل***. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفارابي، أبو نصر (1987م). ***الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية***. ط4 . بيروت: دار العلم للملايين.
- الفراهيدي، أبو عبدالرحمن (د.ت). ***العين***. ط1. القاهرة: دار ومكتبة الهلال.
- المبرد، محمد (د.ت). ***المقتضب***. ط1. (تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة). بيروت: عالم الكتب.
- مختار، احمد (2008م). ***معجم اللغة العربية المعاصرة***. ط1. بيروت: عالم الكتب.
- موسى، أيوب (1998م). ***الكليات معجم في مصطلحات والفروق اللغوية***. ط2. (تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- مكدونيل، ديان (2001). ***مقدمة في نظريات الخطاب***. ط1. مصر: المكتبة الأكاديمية.
- النحوي، أبو بكر (د.ت). ***الأصول في النحو***. (د.ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- **البحوث والدوريات:**
- نجاة، جبار (2015). ***أسلوب الحذف في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية***. جامعة جيلالي ليابس. كلية الآداب واللغات والفنون.
- طه، حسن (2016). ***التقدير النحوي في قوله تعالى ﴿لَيْسَ كمثله شَيْء﴾ دراسة نقدية دلالية***. مجلة آداب الفراهيدي. العدد 24.

- علي ومحمد، أحلام وعبود (2017). ***الحذف في اللغة العربية بين النحاة والبلاغيين واللغويين***. جامعة النيلين. كلية التربية.
- جاسب، علي (2020). ***القدرة التعبيرية للغة في ضوء ظاهرة الحذف عند النحويين***. جامعة البصرة. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة العربية.